



**كلمة سعادة الشيخ عبد الله بن ناصر بن خليفة آل ثاني  
وزير الدولة للشؤون الداخلية في قطر  
الدورة الـ 79 للجمعية العامة للإنتربول، الدوحة، قطر**

أصحاب السعادة وزراء الداخلية،  
سعادة السيد كو بون هوي - رئيس المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)،  
سعادة السيد رونالد ك. نوبل (الأمين العام)،  
السادة رؤساء وأعضاء الوفود،  
السادة الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

يسعدني في بداية حديثي أن أرحب بكم في بلدكم الثاني دولة قطر، بمناسبة انعقاد اجتماعات الدورة الـ 79 للجمعية العامة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) بمدينة الدوحة خلال الفترة من 8 إلى 11 نوفمبر 2010، وأنقل لكم بهذا خالص تحيات سيدي حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير البلد المفدى، وسيدي سمو الشيخ تميم بن حمد آل

ثاني، ولي العهد الأمين، (يحفظهما الله ويرعاهما)، وتمنياتها لاجتماعكم هذا التوفيق والنجاح.

ولقد كان من دواعي سرورنا وسعادتنا أن يشرفنا سيدي سمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، ولي العهد الأمين، (يحفظه الله ويرعاه)، بحضوره ورعايته الكريمة لافتتاح أعمال اجتماعات هذه الدورة.

وأنتهز هذه المناسبة لأشكر المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) على ما بذلته وتبذله من جهود منقطعة النظير في مجال مكافحة الجريمة بشتى صورها، وعلى ما حققته من مستويات عالية من التنسيق والتعاون بين كافة أجهزة الأمن وإنفاذ القانون بدول العالم.

ولا شك أن الجميع يوافقني الرأي بأن اجتماعات هذه الدورة تكتسب أهمية بالغة من حيث الموضوعات المطروحة على جدول أعمالها ومن حيث الوقت الذي تنعقد فيه، إذ تأتي في ظل ظروف ومتغيرات سياسية وأمنية واقتصادية بالغة التعقيد، تقتضي تكاتف الجميع لمواجهة المخاطر والتهديدات التي فرضتها هذه المتغيرات.

إن دولة قطر، شأنها شأن بقية دول العالم المحبة للأمن والسلام، بذلت وتبذل جهودا كبيرة في مجال مكافحة الجريمة، على المستويين المحلي والدولي.

فعلي المستوى المحلي، حرصت من وقت مبكر على تطوير قدراتها في مجال مكافحة الجريمة بشتى أشكالها وصورها، سواء من الناحية البشرية أو المادية، وأدخلت كافة التقنيات الحديثة والمتطورة التي تخدم تحقيق الوقاية من الجريمة وضبطها وتقديم مرتكبيها للعدالة، كما عملت على سن التشريعات المناسبة وإنشاء الأجهزة واللجان المتخصصة لمواجهة مثل هذه الأعمال الإجرامية وبخاصة المستجدة منها فعلى سبيل المثال لا الحصر، تم إصدار قانون مكافحة الإرهاب وقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتجريم الجرائم الإلكترونية وغيرها من الجرائم المستجدة، كما تم إنشاء اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب واللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمؤسسة القطرية لمكافحة الاتجار بالبشر وإنشاء وحدة لمكافحة الجرائم الاقتصادية والجرائم الإلكترونية، وأخرى للشرطة المجتمعية، وغيرها. ويأتي كل ذلك كحصوله لمدى إدراك القيادة السياسية بدولة قطر لأهمية العمل على مواجهة الجريمة بكافة أشكالها وصورها.

وعلى المستوى الدولي أدركت دولة قطر - منذ الوهلة الأولى - أن التعاون الدولي والتنسيق وتبادل المعلومات والخبرات بين المختصين في مختلف دول العالم، وإبرام الاتفاقيات والمعاهدات ذات الصلة، تشكل في مجموعها عوامل هامة لإنجاح هذه الجهود.

ونلاحظ بكل جلاء الدور الذي يقوم به المكتب المركزي الوطني للشرطة الجنائية الدولية بالدوحة من تعاون وتنسيق، سواء من خلال الأمانة العامة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) أو بشكل ثنائي مع نظرائه في الدول الأعضاء، ولقد تم إعطاء هذا المكتب أهمية خاصة من خلال تطويره ومدته بكافة احتياجاته البشرية والمادية، حتى يمكنه القيام بمهامه على أكمل وجه، كما تم تنفيذ كافة المتطلبات التي وضعتها المنظمة، ومنها إدخال كافة الأنظمة الآلية مثل نظامي الـ (MIND) والـ (FIND)، اللذين تم تطبيقهما بالدوحة منذ أكثر من عامين، وجرى إلحاق عدد من ضباط وزارة الداخلية في برامج المنظمة التي تنفذها في مقرها بمدينة ليون ضمن خطة يتم بموجبها إلحاق أكبر عدد ممكن من الضباط في هذه البرامج لتحقيق الفائدة.

وإيماناً من دولة قطر بدور المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، فإنها تحرص على دعمها ومساندتها لأنشطتها وجهودها المبذولة في شتى المجالات، ونعلن هنا عن نية دولة قطر المساهمة في إنشاء الصندوق الخاص بمبادرة إنشاء المجمع العالمي للإنتربول في سنغافورة من خلال تبرعها بمبلغ مليوني دولار أمريكي لهذا الغرض، كما نعلن عن قيامنا بتكليف جهات الاختصاص لدراسة مبادرة الإنتربول الجديدة المتعلقة بوثائق السفر التي تهدف إلى تسريع حركة رجال إنفاذ القانون عبر الحدود الوطنية عن طريق الاعتراف بوثيقة سفر الإنتربول التي تمنح حاملها مركزاً خاصاً متعلقاً بالتأشيرات، إما من خلال الإعفاء من التأشيرة أو إصدارها على وجه السرعة أو على شكل مركز خاص آخر متعلق بها، وذلك بما يمثل ذلك من أهمية في المساعدة على إمكانية إلقاء القبض على المجرمين وملاحقتهم وبالتالي تحسين الأمن الوطني والدولي.

ختاماً، نكرر ترحيبنا بكم ببلدكم الثاني دولة قطر، متمنين لكم طيب الإقامة وللاجتماعاتكم هذه التوفيق والنجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

-----